

الاردنيون يقدرون قيمة الامن والامان ويقلقهم ارتفاع الأسعار واللجوء السوري

عمان - اظهر آخر استطلاع للرأى اجراه المعهد الجمهورى الدولى أنه قد طرأ تغيير طفيف على رأى الاردنيين حيال سير الامور في البلاد منذ استطلاع آذار 2013 رغم ان الذين يعتقدون ان الاردن يسير في الاتجاه الخاطى هم اكثر من الذين يعتقدون انه يسير في الاتجاه الصحيح و بواقع 48% مقابل 39% للاتجاه الصحيح. ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة الذين يعتقدون ان الاردن يسير في الصحيح بواقع 7 نقاط مئوية.

اما اهم سبب دعا اولئك للاعتقاد بان الاردن يسير في الاتجاه الصحيح فكان الامن والأمان (61%) مقابل اهم الاسباب للاعتقاد بان الاردن يسير في الاتجاه الخاطى فكانت ارتفاع الاسعار (36%) و الفساد (14%) و الاوضاع الاقتصادية السيئة (12%). ومع ذلك فإن شريحة واسعة من الأردنيين نسبتها 46% متفائلة بأن الوضع الأقتصادي لاسرها سيكون أفضل نوعا ما الى أفضل بكثير خلال الأشهر الإثنى عشر القادمة.

ونظرا لإزىاد الثقة في كون البلاد تسير في الاتجاه الصحيح جزئيا وعندما سئل المستجيبون لماذا كان هناك تراجع باعداد المشاركين في المسيرات و الاعتصامات خلال العام المنصرم فأجابوا بان هذه المسيرات لم تجد نفعا و لم يكن لها اي جدوى (23%) بينما ذكر ما نسبته 23% انهم لا يعرفون/غير متأكدين. وذكر آخرون الخوف من فقدان الامن (7%) بالاضافة الى الخوف من ان تصبح الاردن كالدول المجاورة (12%).

اللجوء السوري مصدر قلق للاردنيين

اصبح اللجوء السوري يشكل قلقا متزايدا من الاستطلاعات السابقة في ذهن الاردنيين وقد ظهرت هذه القضية لأول مرة كأهم مشكلة تواجه الاردن اليوم و بواقع 13% من ثلاث بالمئة منذ استطلاع آذار 2013 . وقد أيد اكثر من اثنين من بين كل خمسة اردنيين او ما نسبته 43% اغلاق الحدود في وجه اللاجئين السوريين مقابل الثلث تقريبا (32%) ايدوا الاستمرار في استقبالهم و لكن بأعداد محدودة بينما ايد ربع المستجيبين تقريبا (23%) الاستمرار في استقبال اللاجئين السوريين مهما كان العدد.

وبوجه عام يعتقد الأردنيون بأن اللجوء السوري قد أثر بشكل كبير في ارتفاع أسعار العقار وفرص العمل المتوفرة للأردنيين وجودة الخدمات الأساسية.

مشروع المفاعل النووي

إن هدف برنامج المعهد الجمهوري الدولي من الاستطلاعات هو إثراء النقاش العام حول آراء المواطنين حيال قضايا معينة. ويأتي في هذا السياق انتاج الطاقة النووية الذي يعتبر اليوم من أهم قضايا السياسات الإقتصادية التي تواجهها الحكومة الأردنية. وتشير النتائج الى ان الرأي العام متفاوت حيال مشروع المفاعل النووي. وباعتبار الأردن مستورداً بشكل كامل للطاقة فقد بلغت كلفة احتياجاته للطاقة في عام 2012 حوالي 7 بلايين دولار أو ما يمثل 20% من الناتج الإجمالي المحلي. ووفقاً للتوقعات الرسمية فإن انتاج الطاقة النووية قد يلبي ما نسبته 30% من احتياجات الأردن للطاقة الكهربائية في العام 2030. وبينما تشير النتائج الى ان ما نسبته 54% من العينة هم مع اقامة المفاعل النووي إلا أن الغالبية العظمى و نسبتها 76% على معرفة قليلة او غير مطلعين على تفاصيله على الاطلاق.

المنهجية

تم اجراء الاستطلاع ما بين 30 تشرين ثاني و 6 كانون أول 2013 على عينة عشوائية من عينة حجمها 1000 فرد ممن اعمارهم 18 سنة فأكثر من الاردنيين ممثلة للسكان من حيث الاعداد و النوع الإجتماعي و التوزيع الجغرافي و الدخل و المستوى التعليمي. ولا يزيد هامش الخطأ للعينة الوطنية عن $\pm 3\%$ و بمستوى ثقة 95% ومعدل إستجابة 99%.

وفي سياق تحليله للنتائج فقد ركز المعهد الجمهوري الدولي على عدد من المعطيات الديموغرافية للمستجيبين من السكان والتي أظهرت فروقات واضحة عن المتوسط الوطني العام مثل النساء والشباب في سن (18-24) وأصحاب الدخل المتوسطة (600-999 دينار أردني) والمستجيبين من شمال البلاد الأقرب الى الحدود السورية.

و يهدف برنامج المعهد الجمهوري الدولي الذي تموله [الوكالة الأمريكية للإئناء الدولي \(USAID\)](#) من هذه الاستطلاعات اطلاع اصحاب القرار والاحزاب السياسية و المجتمع المدني بوجه عام حول اولويات المواطنين و بالتوافق مع الاستطلاعات الوطنية و البلدية يقوم المعهد بتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني على فهم هذه النتائج و كيفية استخدام و اجراء هذه الدراسات مستقبلاً . وهذا هو الاستطلاع الحادي عشر الذي يجريه المعهد الجمهوري الدولي بالتعاون مع مؤسسة الشرق الاوسط للدراسات و الاستشارات التسويقية.

####